

جريدة شهرية مغربية
Revue Mensuelle Marocaine
N° 6 العدد
JUN 1976 يونيه
PRIX 2 F. الثمن

الأخبار الثورية

OPTION REVOLUTIONNAIRE

Poste Restante, 103 Avenue de la République - Paris 11

أمام « المخطط » ومؤامرة الصمت .. كلنا لبنانيون و فلسطينيون

فالوضع اذن في الوطن العربي تقضي كثيرا من الجهد للخروج من حالة الانحسار ، وتقضي اساسا وحدة في العمل ، وتحالفا بين جميع حركات التحرر العربية .

فما هو محتوى هذا التحالف العربي ؟

انه بالتأكيد ليس الحفاظ على سلامة الانظمة اليمينية الموجودة في الحكم حاليا ، ولا تركيتها ، وليس أيضا تضييع البعد الحقيقي لآمال الجماهير العربية في التحرر والاشتراكية من أجل تحقيق مكاسب قطرية .
وإذا كانت الوحدة هي حجر الزاوية في نضالنا اليومي ، فان الحديث المألج عن مشروع « محور ما » يثير في أنفسنا كثيرا من المخاوف ، ويصبح المشروع مهولا ، اذا كان عنصرا من عناصر ترتيب حكاية « النسوية » .

• • •

اننا ننطلق في تحليلنا وموقفنا ، من أرضية مفهومنا للبعد القومي ، وایماننا به .

ولسنا في حاجة الى اثبات عربيتنا ، وشعورنا القوي بالانتماء اليها ، ورفضنا لكل أسباب التجزئة ، والعوامل التي تعمل على تكريسها وایماننا ان الوحدة والاشتراكية متلازمان ولا يمكن تحقيقهما الا في اطار وحدة الجماهير الكادحة .

انه ان سخريسة الاقدار ان يصبح اليمين واعيا لهذا الطرح - بالعموس - وتصبح أنظمتها تنبأري في التشدد بالنضال العربي ، واستعمال الامكانيات المادية من أجل انجاز الوحدة العربية «على طريقتها» . وعلى حساب كل تطور في الحياة السياسية والاجتماعية .

• • •

وبعد ...

ان المهام المستعجلة لحركة التحرر العربي هي الحيلولة دون تقسيم لبنان ، ومنع كل تدخل عسكري خارجي لحل مشاكله ، واعطاء المصلحة القومية الدور الاول في كل حساب .

واولا وأخيرا ، يجب التصدي للامبريالية الامريكية في محاولة ايجاد مواقع لها فوق ترابنا العربي ، بعد ان بدأت الارض تهتز تحت أقدامها في ايطاليا والبرتغال .. في الفيتنام وانغولا - وفي أماكن أخرى من هذا العالم .

تشهد جماهير الأمة العربية اليوم فاجعة كبرى ، تدور فصولها في قطر عربي ، يعيش تحت وطأة الاقتتال منذ سنة ، ويسقط ضحاياه ، فيتجاوزون كل ما قدمه العرب في حروبهم مع اسرائيل .

وإذا كنا لا نكتشف عن سر ، اذا أشرنا بأصابع الاتهام للدور الامبريالي الامريكي ، فلئن اللعبة أصبحت تنفذ في واضحة النهار ، وهي تهدف بالاساس الى :

(1) اضعاف دور المقاومة الفلسطينية ، وتطويقها من أجل انجاح عملية « النسوية »

(2) محاولة القضاء وتنشويه الفكرة العلمانية لدولة فلسطين اللاتكسية بالتركيز على القضايا الطائفية في لبنان ، بدعوى استحالة التعايش بين الفئات المسلمة والمسيحية .

(3) تهريب اتفاقية سيناء ، والتشبيب على مبدأ قومية المعركة ، وهذا اما تشهد به احدي فقرات الملاحق السرية ، عندما تؤكد « ان الالتزامات المصرية بموجب الاتفاق المصري الاسرائيلي ، وتطبيق وسريان مفعوله ومدته ، ليست مشروطة بأي عمل أو تطورات بين دولة عربية أخرى واسرائيل . وان الاتفاق يعتبر قائما بذاته » .

(4) تنظيم مؤامرة صمت عربي شبه كامل .

(5) اشغال سوريا عن المعركة ، وعن حدودها ، وحشرها في المخطط الامبريالي . فالامبريالية الامريكية تعرف جيدا ان سوريا نملك الآن - فعلا - أسلحة قادرة على خوض المعركة بها .

وهي تعرف أيضا أن سوريا كانت دائما حجر الرخى في المواقف القومية ، وكانت رائدة في هذا المجال .

ولقد نجحت اللعبة الامريكية في خلق ضبابية على الصورة . حيث أن مخططاتها والدور الذى يلعبه اليمين العربي ، تمكنا من افشال الحيل الطوب في لبنان ، الذى بدأ يفرض نفسه بانتصارات القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية على المستوى العسكري والسياسي .

لقد بدأ الصراع بمبادرة من القوى الانعزالية الكاثائية ، ثم تحول الى صراع طبقي ، وأريد له أن ينتهي الى صراع طائفي .

ان هدف الامبريالية الامريكية من خلال ذلك ، هو احتواء المنطقة العربية كلها بامكانياتها الاستراتيجية والاقتصادية ، وقد حققت مكاسب على هذا الطريق ، بادى بدء باتفاقية سيناء ثم بالتالي ، بتضييع مكاسب الحرب الاخيرة ، ونتاج استعمال النفط كسلاح .

لبنان والمخطط التأمري

تنفيذ المخطط في نهاية 1974 وبداية 1975 ، وذلك من خلال الاحداث الاربعة الاساسية التالية :

(1) الرحلات الكسـنجيرية بين تل ابيب والقاهرة وعمان ودمشق ، الغرض منها الايحاء « بصداقة امريكا للعرب » ، واستعمال هذه الصداقة للضغط بها على اسرائيل للانسحاب من بعض الاراضي العربية ، ولكن الهدف الحقيقي هو تحويل مشكل الشعب الفلسطيني الى مشكل الاراضي المحتلة ، وبهذا يمكن طمس جوهر القضية الفلسطينية .

(2) استعداد بعض الانظمة للسير في المخطط والوصول حتى مائدة المفاوضات ، والتجاء البعض الى العمل للحصول على مكاسب جزئية مبررين موقفهم هذا بأنه لم يعد امامهم سوى خيارين : اما القبول بمشاريع التسوية او التصفية .

(3) في نفس هذه الفترة ، وعلى اثر تصاعد الكفاح المسلح داخل الاراضي المحتلة ، قامت اسرائيل بعدة غارات على جنوب لبنان بهدف تهيب الناخ الملاثم وتمهيد الجو امام المجموعات الانعزالية حتى يتسنى لها البدء في التنفيذ .

(4) قامت المجموعات الانعزالية في لبنان بالادلاء بتصريحات على لسان بيير جميل ، تتحدث فيها عن الخطر الذي اصبح يهدد لبنان ، من جراء تواجد قوة تتكون من الغرباء (الفلسطينيين) لا صلة لهم بلبنان ، مطالبة بتوزيع هؤلاء الغرباء على الدول العربية ، لتشارك لبنان في اقتسام هذا العبء ، ومطالبة في نفس الوقت ان تقوم السلطة اللبنانية بتصفية الوجود الفلسطيني في لبنان .

في خضم هذه الاحداث حاولت الكتائب استفزاز المقاومة الفلسطينية وجرها الى معارك مسلحة . غير ان الحركة الوطنية تصدت لهذا الاستفزاز واجهت الفاشيين ، فحولت الصراع الذي اريد له ان يكون صراعا لبنانيا فلسطينيا او صراعا طائفيا ، الى صراع المستغلين ضد الكمشة المستغلة المتحالفة مع الامبريالية والصهيونية .

وبهذا اعطت الجماهير العربية في لبنان المثل الرائع في صمودها ضد المؤامرة الهادفة لتصفية المقاومة ، واكدت مرة اخرى ان القضية الفلسطينية هي قضية الجماهير العربية قاطبة ، وهي ملتزمة لحمايتها والوقوف معها ضد كل متآمر .

ففي الوقت الذي كان فيه العدو ينتظر وصول الاخبار باندحار المقاومة والحركة الوطنية ، كان الانعزاليون يتلقون الضربة تلو الاخرى ، بينما تتعزز مواقع القوى التقدمية . في هذه الاثناء لجأت القوى الانعزالية ، باسم الطائفية ، الى محاولة استعمال الجيش اللبناني ضد القوى الوطنية ، وتحويله الى طرف في القتال ، في حين كانت (البقية على ص ٢)

التي اراد منه النظام « الليبرالي » في لبنان ان يكون شعارا فارغا ، ومستغلا من طرف الرجعية والامبريالية . نجاحهما في تحويله الى منابر ترتفع منها الاصوات الحرة ضد المؤامرات والطول الاستسلامية ، الهادفة الى تحقيق الاعتراف بالامر الواقع على حساب ملامح الشعب الفلسطيني .

(٤) تعاضم القوة الذاتية للثورة الفلسطينية على الساحة اللبنانية ، والتحام هذه القوة مع الجماهير اللبنانية بقيادة الحركة الوطنية ،

قاعدة القنيطرة بالمغرب تزود الكتائب بالاسلحة والذخيرة

نشرت جريدة « شبيغل » الالمانية بتاريخ 31 ماي 1976 ، مقالا مطولا حول تهريب الاسلحة ، اوردت فيه فيما يخص لبنان ان الكتائب قد توصلت بشحنة من الاسلحة والذخيرة ، نقلت اليها من قاعدة القنيطرة بالمغرب ، وذلك على متن باخرة خاصة تحمل اسم « سيجول » .

ولقد بلغ وزن الشحنة 325 طنا ، وتضمنت رشاشات ثقيلة ومدافع 20 ملمترا وغيرها من الاسلحة والذخيرة .

واشارت الجريدة الى ان الباخرة قد غادرت ميناء القنيطرة في اواخر شهر دجنبر 1975 متوجهة الى لبنان حيث سلمت الشحنة الى التنظيم الكتائبي الفاشي . وقد استندت الجريدة في ذكر هذه المعلومات على شهادة صاحب الباخرة نفسه .

ونحن لا نحتاج الى التعليق على هذا الخبر، وعلى تحركات الامبريالية فوق التراب الوطني المغربي ، وبتواطؤ ومشاركة الحكم الرجعي القائم ، وتقديمه الخدمات للمؤامرة الخطيرة التي تنفذ حاليا في لبنان والتي تستهدف مجموع الامة العربية .

التي اصبحت تشكل درعا واقيا للمقاومة ، وقوة فاعلة ومؤثرة على الاحداث الداخلية في لبنان .

(5) قناعة الصهيونية والرجعية بعدم جدوى الاتفاقيات الاستسلامية ، ما دامت لبنان تشكل قاعدة يمكن ان تنطلق منها المقاومة الفلسطينية . لهذا كان من الضروري تفجير الاحداث في لبنان لتسكين هذا المارد المقلق والمعيق لأي خطوة نحو ما يسمى بحل قضية الشرق الاوسط .

بداية تنفيذ المخطط

نظرا للمعطيات السالفة والتي تبرز استحالة انصياح الثورة الفلسطينية للمشاركة في المشاريع الاستسلامية ، وتشبيثها بقيام دولة ديموقراطية على كل تراب فلسطين ، انطلق

ان الانعكاسات التي خلفتها نكسة ١٩٦٧ لدى الجماهير العربية ، وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية ، كان هو استرداد الثقة بنفسها ، بوعيها لاسباب الهزيمة ، التي كشفت طبيعة الانظمة المتخاذلة . وهذه الثقة التي تجلت في قوة وبطولة المناضل العربي أثناء حـرب الاستنزاف وحـرب اكتوبر ١٩٧٣ ، و الانتصارات المتتالية التي حققتها الثورة الفلسطينية سواء على صعيد الكفاح المسلح داخل الاراضي المحتلة ، أو على الصعيد السياسي العام .

أمام هذه القدرات لجأت الامبريالية والصهيونية بتواطؤ مع الانظمة الرجعية في المنطقة الى وضع مخطط من شأنه تذويب اليقظة الجماهيرية ، مستهدفة اجهاض نمو وعيها القومي والطبقي . فلجأت بعد حـرب اكتوبر الى تفكيك القضية ككل ، لاعادة تركيبها بشكل يسمح بتمرير حلول التسوية والاستسلام ، انطلاقا من سياسة « الخطوة خطوة » .

غير ان ردود الفعل التي خلفتها اتفاقية سيناء ، من لدن الجماهير عامة ، والثورة الفلسطينية خاصة ، اكدت للامبريالية عدم توازن المعادلة داخل مخططاتها ، كما اكدت لها أن تعميم مشاريع التسوية يقتضي بالاساس استنزاف واضعاف الثورة في أماكن تواجدها ، خاصة في الساحة اللبنانية .

لماذا احداث لبنان ؟

ان المعارك التي تدور رحاها في لبنان منذ ازيد من ١٤ شهرا لم تكن محض صدفة ، ولا هي معارك طائفية كما يدعي البعض ، بل هي نتيجة تفاعل معطيات وظروف داخلية وأخرى خارجية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

(١) ان القادة الصهاينة كانوا يخططون منذ امد بعيد لانشاء دولة مارونية في لبنان - كما تثبت ذلك الرسائل المتبادلة بين بن جوريون وموشي شارون والياهو ساشون سنة ١٩٥٤ - حتى لا تبقى اسرائيل نموذجا فريدا وغريبا في المنطقة ، التي ينبغي بلقنتها ، للقضاء على عروبة لبنان تحت اسم الحرب الطائفية . وفي نفس الوقت دحض فكرة الدولة العلمانية التي تشبثت بها المقاومة الفلسطينية .

(٢) ارتباط النظام اللبناني مع الامبريالية العالمية التي جعلت من لبنان وكرا لأجهـزة مخابراتها التي تعمل لصالح اسرائيل ، مما جعل الانعزاليين يلجؤون للعمل على ان يصبح الجنوب اللبناني حزاما واقيا لاسرائيل تحت شعار « قوة لبنان تكمن في ضعفه » .

(٣) نجاح الثورة الفلسطينية والحركة التقدمية اللبنانية في استعمال شعار الحريات العامة (حرية التعبير ، حرية الصحافة ..)

القمع في تونس

تشابه الاساليب القمعية في المغرب وتونس

وكانت هذه المحاكمة في الحقيقة مؤامرة انقلابية مدبرة من طرف البورجوازية الطفيلية على غرار مؤامرة الاقطاع التي انجزت في المغرب سنة 60 ضد الحكومة الوطنية لعبدالله ابراهيم .

وقد وصل التنسيق بين الدولتين « في اطار المغرب العربي » الى توحيد اساليب الارهاب ، فاذا كانت فيلا دار المقرى بالقرب من العاصمة الرباط قد حصلت على شهرة كبيرة لما يعاني فيها المواطنون من جحيم ، ففيلا مبروك 1 ومبروك 2 على بعد بعض الكيلومترات من العاصمة التونسية لا تخلو هي ايضا ، وطيلة السنة من انين المعذبين في عمليات التعذيب المسماة « بأبولو » وفي استعمال الكهرباء والخنق والحامض الكبريتي لانزاع اعترافات خيالية من المناضلين قبل ان يكسوا في سجن برج الرومي قرب بنزرت او سجن الفنيطرة وفاس .

تلك هي الدنابات التي شيدها النظامان بعد 20 سنة من الاستقلال الى جانب الفنادق الفخمة للسواح النخبة بكل من سيدي بو سعيد واكادير وحمامات والحسيمة .

معتقلون سياسيون أو مجرمون ؟

« لا يوجد في المغرب معتقلون سياسيون ، وكل من في السجن مجرم » .
هذا ما قاله رئيس الدولة المغربي خلال ندوة صحافية سنة 75 في الرباط . وقد صرح وزير (البقية على ص 7)

وقال رئيس الدولة التونسي من جهته في خطاب على شاشة التلفزيون ، بعد ان اعطى تفاصيل اختطاف صالح بن يوسف من طرف عصابات زرق العيون بأنه وشح صدر القتلة الذين « نفذوا حكم العدالة » .

وإذا كان المغرب قد عرف سنة 1963 محاكمة الرباط الكبرى ضد مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتهمة « المؤامرة » فقد جرى في نفس السنة في تونس اعدام عدد من الضباط والجنود متهمين بالتآمر .

وقد اتخذ الارهاب في تونس شكله المنهجي منذ سنة 67 حيث دشنت عهد المحاكمات الصورية والاعتقال عن طريق الاختطاف ضد المواطنين والمناضلين الذين عبروا عن رفضهم للموقف المخزي الذي اتخذه النظام في حرب 5 يونيو 67 بالشرق العربي .

ولعل مواطني المغرب العربي يتذكرون تلك المحاكمة التي اتخذ المناضل بن جناة رمزاً لها ، بعد ان حوكم وحكم بـ 27 سنة من سجن الشاقة .

وكانت المهزلة المأساوية هي محاكمة السيد احمد بن صالح في موضوع تجربة التعاونيات في تونس ، ثم الحكم عليه بعشر سنوات لـ « مغالطته للمجاهد الاكبر » بينما كانت سياسته مقرر في مؤتمرات الحزب وفي الهيئات الحكومية . وقد دلت هذه المحاكمة للعالم على عدم جدية نظام ورئيس يستخف حتى بالقرارات والاقوال الصادرة عنه نفسه .

إذا بحثنا عن اوجه الشبه بين النظام الرجعي التونسي والنظام الرجعي في المغرب ، فأول ظاهرة تبرز امامنا ، علاوة على الارتقاء في أحضان الامبريالية ، هي القمع .

ولم تكن قضية اختطاف وتسليم المناضل المغربي الحسين المانوزي من تونس سنة 1972 هي التي اثار الانتباه الى حكم الارهاب التونسي .

فمواطنو المغرب العربي يتذكرون عملية التصفية والمطاردة التي قام بها هذا النظام غداة استقلال تونس وبمساعدة الجيش الاستعماري ضد المناضلين الذين لم يقبلوا بالاستقلال الناقص الذي اجهض به الاستعمار النضال الثوري للجماهير التونسية والمغربية لضرب وحدة الثورة على صعيد البلدان الثلاث ، وقد توجت هذه العملية الشنعاء باغتيال المناضل الشهيد صالح بن يوسف سنة 1961 بالمانيا .

والمقارنة بين هذا الاغتيال ، واختطاف اخينا المناضل المهدي بنبركة في باريس سنة 1965 يعطي دليلاً واضحاً على مدى تعاون وتبادل التجارب بين النظامين المستبدتين « في اطار بناء المغرب العربي » كما يحلو للرسميين في تونس والرباط ان يصرحوا به في كل المناسبات .

ويجدد بنا التذكير هنا بتصريحين لرئيسي الدولتين فيما يخص هاتين الجريمةتين . فقد سبق لرئيس الدولة المغربي ان صرح للاذاعة الفرنسية وللصحفيين انه « جد مرتاح للقضاء على ابن بركة ، هذا المشاغب الدولي » .

لبنان والمخطط التأمري (تتمة)

الى تناقض بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية من جهة ، والجيش السوري من جهة اخرى .

وبهذا يتحقق الحلم الامبريالي في الدفع بتحويل الصراع من اجل تدجين المقاومة وترويضها وارغامها على تكرار تجربة عمان . لكن الثورة الفلسطينية ، استفادت من هذه التجربة بالذات ، استطاعت بالفعل ان تصمد صموداً بطولياً امام الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وان تحول دون تنفيذ مخطط تقسيم لبنان وتحجيم الثورة الفلسطينية . كل ذلك بفضل وحدتها النضالية الراسخة مع الجماهير اللبنانية ومنظماتها التقدمية ، كما ان التحامها مع الجماهير العربية في سوريا سوف يخيّب احلام الامبريالية وحلفائها ، وسوف يبقي الشعب السوري الحليف الطبيعي للثورة الفلسطينية مهما كانت الانحرافات ومهما بلغت شراسة المؤامرات .

انها كانت مدركة ان الهدف الاساسي الذي طرح من اجله هذا الشعار هو تحويل المعركة من معركة مصيرية الى معركة انتخابية للحد من الانتصارات العسكرية التي حققتها الحركة الوطنية .

الحلم الامبريالي

واضح اذن ان الاحداث التي تجري في لبنان لا يمكن فصلها عن مخطط « التسوية » ، بل ان الاحداث نفسها كانت تهدف لتمهيد الطريق امام هذا المخطط ، غير ان تطوراتها اعطت نتائج غير متوقعة بالنسبة للمخططين لها . ان انتزاع مصر من الساحة وعزلها بواسطة اتفاقية سيناء ، وتقاعس النظام الاردني سيرا مع اختياراته المترابطة مع الامبريالية ، يجعل تقديرات هذه الاخيرة غير متوافقة مع المخطط المرسوم ، مما يجعلها تسعى بكل الجهود لتحويل التناقض الاساسي الدائر في لبنان

قيادة هذا الجيش تصدر الاوامر بعدم الرد على الهجمات الاسرائيلية ضد الجنوب اللبناني .

امام هذا الانحياز السافر لقيادة الجيش ، لجأ الجنود والضباط ، وعلى رأسهم الملازم احمد الخطيب ، الى تأسيس « جيش لبنان العربي » معلناً تضامنه مع الشعب الفلسطيني ، ومنادياً بالتمسك بالوحدة الوطنية .

وبانضمام جيش لبنان العربي الى المعركة الوطنية ، تعززت مواقع القوى الوطنية . فلجأت الامبريالية الى محاولة تمييز ظاهرة الخطيب ورفاقه ، والعمل على وضع المؤسسة العسكرية كلها تحت تصرف الضباط الكبار المواليين لها .

وفي هذه الظروف طرح شعار استقالة رئيس الجمهورية وتعويضه . ورغم ان الحركة الوطنية ايدت تنحية رئيس الجمهورية ، الا

الحكم المطلق

والرامي في جوهره الى تحديد سلطة الملك ، وتمكين ممثلي الشعب ، المعبرين عن ارادته ، من السلطات الحقيقية .

● التوقيع على الظهير البربري سنة ١٩٣٠ ، القاضي بتقسيم الشعب المغربي ونسف أسس الوحدة الوطنية ، ولقد واجهت الجماهير الشعبية المتشبثة بوحدها مخطط الخيانة هذا وادانته ، مدركة بذلك التحالف الاقطاعي الاستعماري .

● واذا كانت عريضة ١٩٤٤ قد أعادت الشرعية « للملكية الدستورية » ، بعد أن أدى السلطان القسم لقيادة حزب الاستقلال وتعهد بالعمل على تحقيق « الاستقلال والدستور » ، فانها لم تحدد الشروط الضرورية لاقامة نظام دستوري يعكس متطلبات الجماهير المغربية الكادحة ويمنع النظام من امكانية الاخلال بتعهداته .

ان هذا التحالف المؤقت الذي طرحه خطاب طنجة سنة ١٩٤٧ والذي أقبِل عليه الحكم لم يكن الا نتيجة لمعرفته الجيدة بعلاقة القوى السياسية القائمة ومسايرة الجماهير في مطالبها الآنية . وسرعان ما تخلى عنه مباشرة بعد الاستقلال ، ملتجئا الى طرح شعار بناء المؤسسات كمنافرة لربح الوقت قصد تركيز أسس حكمه المطلق بتقوية قبضته على الاجهزة التنفيذية والقمعية ولينسني له التخلص من الوجود النسبي للحركة الوطنية داخل أجهزة الدولة : اقالة حكومة عبد الله ابراهيم سنة ١٩٦٠ ثم اقالة الوزراء الاستقاليين سنة ١٩٦٢ بعد أن ساهموا في الحملة الانتخابية لصالح الدستور الاول المنوح .

وهكذا احتكر رئيس الدولة جميع السلطات التنفيذية منها والتشريعية بالاضافة الى سلطته الروحية باعتباره أمير المؤمنين ! فهو الذي يعين الوزراء ويقيلهم وهو الذي يقبل أو يرفض جميع المشاريع الحكومية ، وهو القائد الاعلى للجيش .. الخ .

وتشكيل المجلس الاستشاري بتعيين أعضائه وتحديد وظيفته كمستشار في الامور التي يعرضها عليه رئيس الدولة لم يكن سوى أحد الأشكال التي يلتجئ اليها الحكم لتمرير وعوده الكاذبة بالحكم الديمقراطي وفتح المجال لعهد « الملكية الدستورية » .

ان مجمل هذه المناورات التي أقبِل عليها النظام غداة الاستقلال قد أكدت استراتيجيته الدائمة والقارة ، والتي يسجل داخلها بعض التنازلات التكتيكية الشكلية باسم الديمقراطية : الاحتفاظ بالسلطة الحقيقية والناتمة ، أي السلطات التنفيذية والتشريعية ، وحصر دور النواب والقوات الوطنية والتقدمية في الاطار الاستشاري الذي يكرس نظرية « الراعي لرعيته » .

الممثلين الحقيقيين للجماهير الشعبية . ان تطبيق الديمقراطية على الحياة السياسية يعني البحث عن الماسكين الحقيقيين بزمام القوة السياسية لاختصاصهم لارادة الشعب » . « المهدي بن بركة »

في اكتوبر ١٩٧٢ ، بعد المصادقة على الدستور المنوح « بأغلبية ساحقة » : ٩٨٫٧٥٪ .

وعمق هذا الحدث ، أي الادعاء والتظاهر بتحضير الانتخابات ، مرتبط بحرص النظام على استثمار قضية استرجاع جزء من أراضينا المحتلة لفائدة تدعيم أوضاعه الداخلية ، وتثبيت مشروعيته ، خصوصا بعد أن تعرضت لهزات خطيرة ، نتيجة الانتفاضات الجماهيرية المتتالية من جهة والمحاولتين العسكريتين من جهة ثانية .

الحكم الاقطاعي والديمقراطية الشكلية

ولاديموقراطية . يظهر ذلك جليا من خلال الاحداث الاساسية التالية :

● احباط دستور ١٩٠٨ ، الذي تقدم به العلماء ، محرروا جريدة « لسان المغرب » ،

« ليست الديمقراطية يافطة تعرض على السواح ، انها حقيقية يجب أن تفتح لكل واحد امكانية التقدم والمعرفة ، وتتطلب تنظيما اجتماعيا يحتاج هو نفسه الى تغييرات في الهياكل ، وليس فقط مراجعة دستور في غياب

أعلن الحكم منذ فترة أنه سيقبل على تنظيم انتخابات محلية ووطنية ، حتى يتسنى لمجلس النواب ، الثالث من نوعه ان يجتمع في اكتوبر ١٩٧٦ .

واذا كانت المسألة الانتخابية في اطار الحكم الحالي تناقش في أساسها ، فان أول ما يلاحظ هو ان الحكم تعود على خرق القوانين وحتى التي وضعها لنفسه مستهدفا تحقيق مصالحه الطبقية والحفاظ على وجوده ، واعتبارا لذلك كان من المنتظر أن يبدأ مجلس النواب أعماله

فالحكم الاقطاعي لم يتخذ يوما من الديمقراطية هدفا ولا طريقة للحكم ، بل عمل باستمرار على محاربتها واحباطها ، والتحاليف مع الاستعمار لاجهاض كل تطلع شعبي من أجل التحرر

دليل المناضل : الديمقراطية

حريات شكلية ، بحيث ان ممارستها الفعلية هي من حظ البورجوازيين المتمتعين بالامكانيات المادية والمعنوية .

لقد اثبتت تجربة الديمقراطية البورجوازية انه لا يمكن ان تقوم اي مساواة حقيقية الا بالقضاء على الاستغلال واسبابه الموضوعية .

● الديمقراطية الشعبية : ان الديمقراطية الشعبية التي يوفرها المجتمع الاشتراكي هي بالتأكيد اوسع اشكال الديمقراطية مفهوما ، واكثرها ضمانة عند التطبيق بالنسبة للجماهير .

ففي ظل المجتمع الاشتراكي تصبح وسائل الانتاج ملكا للمنتجين ، كما تصبح اجهزة الدولة كلها مسخرة لخدمة مصالح الجماهير الكادحة ، وبذلك تقوم الاسس الموضوعية لارساء العدالة الاجتماعية ، وتثبيت ركائز الحياة الديمقراطية والمساواة بين جميع افراد الشعب .

وفي ظل الديمقراطية الشعبية تصبح الحريات العامة في متناول الجماهير التي تحصل على الامكانيات المادية لممارستها ، وتعرف هذه الحريات توسعا كبيرا لتشمل جميع فئات المجتمع ، وذلك في اطار خدمة مصالح الاشتراكية والتقدم .

اذا كانت كلمة « الديمقراطية » تعني حكم الشعب نفسه بنفسه ، فان تطبيق هذا المفهوم يختلف اختلافا جذريا حسب طبيعة النظام القائم والمصالح التي يمثلها ويدافع عنها .

● فالنظام الاقطاعي هو بطبيعته معاد للديموقراطية بجميع اشكالها ، ومذمور لها . ولقد قام هذا النظام تاريخيا في ظل الاستبداد والطغيان ومحاربة كل انواع الحياة الجماعية .

● الديمقراطية البورجوازية : لا شك ان القضاء على الحكم الاقطاعي المطلق وارساء الديمقراطية البرلمانية تعد خطوة تقدمية في حد ذاتها ، تحقق في بعض البلدان الرأسمالية بفضل نضال الجماهير الكادحة ونضحياتها ، في حين ان البورجوازية استغلت هذا النضال واستثمرته لفائدة ارساء حكمها وتثبيت استغلالها الرأسمالي .

فالديموقراطية البورجوازية تبقى اذن ديموقراطية شكلية ، ويبقى الفرق شاسعا ما بين « المساواة » المعلن عنها ، والقيود الفعلية التي تشد الكادحين في وضعية المستغلين المحرومين . فمعظم وسائل الانتاج محتكرة من طرف الطبقة البورجوازية المستغلة ، واجهزة الدولة كلها مسخرة لخدمة هذه الطبقة ، والحريات الاساسية لا تعدو ان تكون مجرد

واللعبة الانتخابية

السيادة الشعبية والانتخابات الموعودة

لقد أكدت التجربة ان الحكم الرجعي المغربي لا يرغب في الديمقراطية الا كواجهة شكلية وعابرة تعرض أساسا على السواح لطمئنة الأوساط الليبرالية . فهو يؤجل الانتخابات منتظرا ظرفها المناسب ، أو يوقف التجربة كلما تجاوزت الحدود المرسومة لها ، كما حدث عند اعلان حالة الاستثناء ، بعد الانتفاضة الشعبية لسنة ١٩٦٥ ونجاح الحركة التقدمية وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، في استعمال منبر مجلس النواب من أجل الرفع من الوعي الجماهيري ، وفضح طبيعة النظام وطرح البديل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

ان سر هذا النجاح يكمن في وضع المسألة الانتخابية في اطارها الصحيح : استعمال الانتخابات كشكل من اشكال النضال من أجل اضعاف الطبقة السائدة ماديا ومعنويا وتحقيق مكاسب جماهيرية .

وهذا ما عبر عنه بيان اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٦٢ حيث جاء فيه :

« ان المشاركة والحالة هذه بنعم أم لا (في الاستفتاء) لا معنى لها ولا نتيجة من ورائها سوى استسلام الجماهير الشعبية ، وتنازل الشعب المغربي ، الذي هو مصدر السلطات على :
(١) حقه المقدس في وضع الدستور بواسطة نوابه المنتخبين .

(٢) عن مطامحه في التحرير الاقتصادي والاجتماعي ومحاربة الاستعمار الجديد .

وهي المبادئ نفسها التي أكدها وعمقها بيان اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٧٢ حيث ورد فيه :

« ... يؤكد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان نظاما من الديمقراطية الحققة هو وحده الكفيل ، في الظروف الراهنة ، ببناء ديموقراطية اقتصادية واجتماعية . وانه وحده الذي سيمنح الشعب بواسطة ممثلين يختارهم بكل حرية ونزاهة من التوقف بالمرصاد لكل عمل يرمي الى عرقلة الاختيارات الأساسية والثورية التي يذم تبنيتها بعد مناقشة حرة .

ان الشعب المغربي حينئذ لن يبقى تحت رحمة الجهاز الحاكم ولا مادة للاستغلال ، بل سيصبح ، ولأول مرة ، سيد نفسه ، منته تبنيق السلطة الشعبية القادرة على أن تترجم الى الواقع الملموس ، وتحت مراقبته اليقظة ، الاختيارات التي تلبي مطامحه العميقة وحاجياته الأساسية .

(البقية على ص ٧)

الشكلي ، وهذا التكتيك هو الذي التجأ اليه كلما استفحل ضعفه وعزلته نتجة سياسته اللاشعبية والقمعية .

ان هذه الاستراتيجية هي التي مارسها الحكم طوال تجربة ٢٠ سنة من الاستقلال

الدساتير المذووعة : تكريس للحكم المطلق

وتعطي « لرئيس الدولة » صلاحية ابطال اللعبة الانتخابية والاستفراد بجميع السلطات .

واضح أنه ليست هناك سلطة حقيقية لمجلس النواب ، خاصة وان البت في المشاكل المالية والاقتصادية تمارسه الحكومة عن طريق

ان مفهوم الحكم للعمل الديمقراطي وممارسته الفعلية لهذا المفهوم ، يتأكد باستعراض بعض الجوانب لمضمون الدساتير المنووعة التي عرفتها البلاد ، والمعبرة عن ايديولوجية الطبقة الحاكمة من جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومقننة للحكم المطلق .

فاذا كان النظام البرلماني يقتضي تكوين مجلسين : أحدهما ينبثق عن الانتخابات المباشرة ، والثاني عن طريق انتخاب غير مباشر ، فان الحكم قد استغل المجلس الثاني لضمان ميزان القوى لفائدة الاقطاع والبرجوازية الكومبرادورية . وحتى اذا كان دستور ١٩٧٠ قد تخلى عن نظام المجلسين ونص على انتخاب مجلس واحد ، فان الحكم لم يتخل عن خطته ، بل أسند الى طبقتيه مكانة هامة في هذا المجلس الذي يعين ثلثيه عن طريق الانتخاب الغير مباشر .

اما دستور ١٩٧٢ الذي جاء في ظروف يعاني فيها الحكم من الضعف والعزلة فقد تراجع نسبيا عن موقفه ، وأقر انتخاب ثلثي المجلس بطريقة مباشرة ، واحتفظ بتعيين الثلث الباقى .

وبما ان الدستور يخول للحكم صلاحية وضع القوانين التنظيمية والتشريعية الى غاية تنصيب البرلمان ، وبما ان له حرية التصرف في تحديد التقسيم الجغرافي (يعني السياسي) للدوائر الانتخابية ، وبصفته الماسك لمجمل الاجهزة التنفيذية وأجهزة الاعلام .. فانه هو المتحكم والضابط للاطار العام للانتخابات بالشكل الذي يبقى فيه ميزان القوى داخل هذا المجلس لصالحه وبالتالي يصبح جهازا من الأجهزة المسخرة لخدمة أهدافه .

وفي جميع الحالات ، سواء تم انتخاب المؤسسات أو لم يتم ، فان رئيس الدولة - طبقا للدستور - يتمتع بسلطات واسعة ، بل بجميع السلطات :

- تعيين الوزراء ومراقبة الحكومة .
- رئاسة مجلس الوزراء
- تسمية الموظفين في المناصب المدنية والعسكرية (عمال الاقاليم ، الباشوات ، القواد ، القضاة .. الخ .)
- رئاسة القوات المسلحة
- اصدار القوانين
- اعلان حالة الاستثناء طبقا للمادة ٣٥ التي تشكل تقنيا صريحا للحكم المطلق ،

(الاختيار الثوري ص 5)

موقف المجاهد عبدالكريم الخطابي من الدستور الممنوح سنة ١٩٦٢

بتاريخ ١٢-١-١٩٦٢ وجه المجاهد عبدالكريم الخطابي من القاهرة نداء الى الشعب المغربي بمناسبة الاستفتاء على الدستور جاء فيه على الخصوص :

« لقد نادى المغاربة بالدستور بعد ان فقد العدل ، وبعد ان سيطر الجور والظلم والطغيان ، فلما منهم انهم سيجدون (العلاج) في الدستور ، فاذا بهم امام كارثة اخرى العن مما سبق .. ان المغاربة لا يحتاجون الى دستور منسق بجمال وتعابير تحمل بين طياتها القيود والاعلال ... »

« ... ولا نكون من المغالين اذا قلنا ، ان هذا الدستور المزوم قصد به في الحقيقة تطويع الشعب المغربي ، وترويضه - طوعا او كرها - حتى يصبح معتقدا بأن حكام البلاد يحكمون بتفويض من الله . وهذا شيء يتنافى مع معتقد الامة الحقيقي ، اذن فخير لو اضعي الدستور ان يرجعوا الى الجادة المستقيمة حتى لا يتسببوا في كارثة ، ويكونون هم الجناة » ..

« ... وبهذه المناسبة اوجه ندائي الى الشعب المغربي كله في قراه وحواضره وباديه ان ينتبهوا للخطر الماحق الذي يهددهم عن طريق هذه اللعبة المفصوحة مسبقا .. فليس هناك دستور بالمعنى المفهوم للدساتير ، وانما هناك فقط حيلة ، ولا اخال المغاربة ستنظلي عليهم ، وقد شاهدوا مثيلاتها فيما مضى .. »

ما سمي بالسلطة التنظيمية ، علما بأن الحكومة نفسها لم تكن في أى وقت من الاوقات تمثل الهيئات السياسية داخل مجلس النواب ، وانها في الحقيقة مجرد جهاز تنفيذي يطبق تعليمات الديوان الملكي .

عريضة ضد القمع في المغرب

والدار البيضاء ، وبكل المحاكمات ضد المناضلين
التقدميين كما هو الشأن بالنسبة لمحاكمة الدار
البيضاء •

تونس 1972 ، والمناضل العبدى الذي يجهل
مصيره منذ سنة 1973 •
- ينددون بالمحاكمات التي تطبخ ضد المناضلات
والمناضلين الاتحاديين في كل من فاس

في اطار تجند الرأي العام التقدمي والديمقراطي
لاستنكار القمع المسلط على الجماهير المغربية
ننشر بشكل مسلسل اسماء شخصيات ومناضلين
وقعوا على عريضة هذا نصها :

نتعرض الحركة التقدمية والوطنية في المغرب
لهجمة رجعية يشكل القمع ابرز مظاهرها :
الاغتيالات والاختطافات وانزج بمئات المناضلين
في المعتقلات والسجون •

ان الشخصيات الموقعة اسفله ، مناضلين و
ممثلي هيئات سياسية وثقافية ورجال فكر :

- يستنكرون اغتيال المناضل عمر بنجلون ،
ويطالبون بتوضيح الحقيقة حول ظروف اغتياله ،
وفضح المسؤولين الحقيقيين باعتبار التصفية
عملية سياسية •

- يطالبون بتوضيح كامل الحقيقة حول اختفاء
المناضل الحسين المانوزي بن علي الذي اختطف من

● بلانشار (Blanchard) : سكرتير في
نقابة س.ج.ت. (C.G.T.)

● سعد زهران : كاتب وصحافي مصري

● لاكرانج (La Grange) : سكرتير في
الحزب الشيوعي الفرنسي •

● الطاهر وطار : روائي جزائري

● أرداش : رسام تقدمي عراقي •

الموقعون :

● محمود امين العالم : كاتب ومناضل تقدمي
من القطر المصري •

● آنيا فرانكوس (A. Francos) : صحافية
تقدمية ، مناضلة في سبيل قضايا التحرر
في الوطن العربي وخاصة فلسطين •

● منور مروش : مناضل تقدمي جزائري ،
استاذ جامعي •

اخبار .. نضالات

قامت عليها ، سواء بالنسبة للمنطقة او سكانها
اليهود او العرب •

وقد كانت فكرة الصحافي المصري محمد
السيد احمد التي تناولت اقتراح خلق دولة
فلسطينية في الضفة الغربية وفي غزة ، قد
تركزت جانبا القضايا الاساسية للتطلعات
الفلسطينية في استرجاع فلسطين واقامة دولة
لائكية ، كما اثارت مشاكل ، ولم تساعد
على حلها ، لان الصهيونية وتطلعات شعب
فلسطين تشكلان معا تناقضا اساسيا •

وبالرغم من كل ذلك ، فان الندوة كانت
ايجابية ، بسبب المناقشات العميقة التي
اثارتها ، وبحكم العناصر القيمة التي ساهمت
فيها ، وبمقتضى الاصداء التي تركتها في الرأي
العام المحلي والعالمي •
ان مثل هذه المبادرات من شأنها ان تخضع
بالتشجيع وتكرر بهدف قطع الطريق على
هيمنة الاعلام الصهيوني على الرأي العام
الاوربي •

مؤتمر نيروبي

انعقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
وانتهى الى المصادقة على توصيات بشأن اسعار
المواد الاولية وديون العالم الثالث ، وتشجيع
تحويل المواد الاولية في عين المكان ، ومراقبة
الشركات المتعددة الجنسية ، وانتقال الكفاءات
التقنية •• الخ •

وقد سجل الملاحظون محاولة الدول الرأسمالية
وعلى رأسها الولايات المتحدة ، نفس المؤتمر ،
والاعتراض على مقترحات دول « 77 » ، الا ان
هذه المحاولات باءت بالفشل ، واعطت نتائج
عكسية ، ساعدت على تفهم كثير من الدول
المصنعة لاطروحات العالم الثالث •

هذه التطلعات والآمال في شكل ميثاق يحدد
هوية واختيارات الكتاب ، وفي برنامج
للعمل يحاسب على ضوئه المكتب المركزي
ومكاتب الفروع ، وفي تحميل المسؤولية
لعناصر شابة منسجمة ••

وهذا ما يفتح باب الامل في ان يسترجع
اتحاد كتاب المغرب فعاليته ليساهم الى جانب
هيئات ومنظمات اخرى ، في ارساء اسس
ثقافة قومية تقدمية •

ندوة فلسطين في بروكسل

انعقدت في بروكسل ، من 13 الى 15 مايو ،
ندوة حول فلسطين ، قام بتنظيمها الفرع
البلجيكي للجمعية البرلمانية الاوربية العربية ،
والجمعية البلجيكية - الفاسطينية ، والجمعية
البلجيكية العربية ، ومكتب منظمة التحرير
الفلسطينية •

وقد شاركت في ايام الدراسة شخصيات
بارزة من عالم السياسة والجامعات والصحافة ،
ومن مختلف البلدان العربية والاوربية ، وذلك
من اجل التعبير في نفس الوقت عن تضامنهم
ودعمهم للشعب الفلسطيني ، ومن اجل تعميق
وابراز الجوانب الاساسية للطبيعة العنصرية
للدولة الصهيونية ، وايضا من اجل محاولة
التفكير البناء في الحل العادل للمشكل ،
واقامة السلام في المنطقة •

وقد توفر الاجماع الكلي في الندوة لادانة
اسرائيل في محاولتها ضم الاراضي العربية ،
وادانة القمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي
والايز العنصري الذي تمارسه
هذه الدولة في الاراضي العربية المحتلة •
وتم الاجماع الكلي بشأن تحميل
اسرائيل مسؤولية الاخطار الكبيرة ، التي
تتسبب فيها طبيعة تركيبها والاسس التي

المغرب : المؤتمر الخامس لاتحاد كتاب المغرب

اكتسى هذا المؤتمر اهمية خاصة ، لانه
انعقد بعد 15 سنة من انشائه ، ويعود ان
اصبحت الازمة تهدد وجوده • ان هذا الاتحاد
الذي قاوم محاولات « التحييد » والترسيم ،
وعبر عن الحد الأدنى من المواقف الوطنية
والفكرية التقدمية ، كان لا بد له ان يواجه
عمق المشكل ، وان يبحث عن آفاق تخرجه من
الدوران في حلقة مفرغة •

ان جميع الاتجاهات الوطنية والتقدمية متفقة
على جعله واجهة للعمل الثقافي ، ولكن مشكلة
التعثر آتية ، حسب التحليلات والتدخلات في
المؤتمر ، من نوعية الممارسة والتنظيم ، ومن
فهم دور الاتحاد وطبيعة التحالفات التي يجب
ان تسوده •

وقد تجلى بوضوح ان الكتاب المغربي
الموجودين في شروط اجتماعية وسياسية معينة
عليهم ان يناضلوا من اجل توصيل وفرض
انتاجهم ، واثبات حضورهم الى جانب القوى
الساعية للتغيير • والاتساع الكمي والكيفي
للاعضاء يستلزم الاعتماد على الفروع ،
واعطاءها حق المبادرة والتحرك وهذا ما يستتبع
بالتالي ، الا يظل اتحاد كتاب المغرب مرتبطا
في نشاطاته بالتحالفات « الفوقية » مع هيئات
سياسية • ان طبيعة العمل الثقافي والادبي
تقتضي الاستمرارية والمبادرة واستيعاب
الاقلام والافكار الجديدة التي يفرزها الصراع
الايدولوجي والاجتماعي ، وهذا ما يضمن
لاتحاد ان يصير فعلا واجهة للنضال الثقافي
التقدمي •

لقد تمكن المؤتمر الخامس من ان يترجم

«الانفتاح» .. والقمع المنهجي

● المحاكمات مستمرة

سيقبل النظام المغربي خلال الصيف الحالي على تنظيم سلسلة من المحاكمات الموجهة ضد الحركة التقدمية المغربية .

وستشمل هذه المحاكمات عشرات المناضلين التقدميين من مختلف الاتجاهات السياسية .

● استشهاد المناضل زروال

روجت الاوساط القريبة من البوليس المغربي ان المناضل زروال قد توفي وهو رهن الاعتقال، « بسبب مرض نقل على اثره الى المستشفى » .

وهذا ما يؤكد التخوفات التي اثارها اختفاء هذا المناضل منذ عدة شهور ، في كونه قد

● استشهاد تحت التعذيب

ان استمرار القمع المنهجي الموجه ضد المناضلين التقدميين ، وبشتى الاساليب ، لتأكيد قاطع على ان طبيعة النظام لم تتغير وانه لا زال مستمرا في سياسته اللا شعبية والمعادية لمطامح الجماهير .. بالرغم من ادعاءات « الانفتاح » وعهد « المغرب الجديد » ..

القمع في تونس - تممة

في المغرب في بداية استنطاق المناضلين الذين يزج بهم بعد ذلك للتعذيب بعد النقاش بين « العقلاء » .

واضح اذن انها تجربة واحدة في ميدان تكوين اطر البوليس التي تستمد خبرتها من مدرسة واحدة ، لاستعمال هذه الخبرة لخدمة حكم فردي مستبد ، وللوصول الى اعلى مناصب الدولة ، ولقاومة المناضلين الثوريين الذين يقوى وعيهم بمعرفة مشاكل شعبهم ويقوى اصرارهم على النضال .

اما عن الاجهزة القمعية فنجد ان (D.G.S.T) وان « DST » (الادارة العامة لحماية التراب) (الادارة العامة لحماية التراب) في المغرب ، في تونس ، الى جانب « BOP » (وحدات الامن العمومي) في تونس و « الكاب » في المغرب .. تمارس نفس الاسلوب القمعي ضد المناضلين .

تنسيق في الاسلوب ، والاجهزة ، ووحدة المفاهيم الاستبدادية ، ووحدة الارهاب والقمع . تلك هي حصيلة وحدة النظامين التونسي والمغربي .

كلا البلدين يعتبر ادنى نشاط سياسي مسا بامن الدولة وتهمه لقلب النظام بما في ذلك توزيع مناشير او طعن ما في سياسة الدولة .

واذا سنحت الفرصة لمواطن في تونس او المغرب ان يرى على شاشة احدى التلفزيونات الوطنية لقطات من هذه المحاكمات ، لانهش من التشابه الموجود في الهيكل والشكل والسلوك والاشارات بين القضاة ، بل اكثر من ذلك ، فاطارات الدولتين الساهرة على امنها واخضاع جماهيرها ، سواء بالعنف او الغوغائية قد تكونوا وترعرعوا في نفس الوسط .

ومثال على هذا التشابه هو كاتب الدولة في الداخلية بالمغرب ومسؤولون في الداخلية بتونس مثير للانتباه . وقد صرح وزير الداخلية لتونس في هذا الشأن :

« ان المعتقلين لهم في الغالب مستوى فكري عال ، واطرنا البوليسية هم من خريجي كلية الحقوق ، وغالبا ما نقوم جميعا في مكنتي عذا بنقاش طويل معهم » .

نفس النقاش الذي يجريه رؤساء اجهزة القمع

الداخلية التونسي الحالي ان « ليس هناك معتقلون سياسيون في تونس » . بل هناك حسب الوزير « حملة اعلامية خارجية للمس بسمعة البلاد » فما هي منظمة العفو الدولية . - يقول الوزير - اننا نعرفها : خليط من العناصر ينضمون اليها دون اية مقاييس ، ويكتبون ما يريدون - جريدة لوموند - الدبلوماسي سبتمبر 75 -

اما المحامون الاجانب ، فانهم يصلون الى تونس ، وقد بدأت جلسات المحاكم دون ان يبلغونا بذلك ، ويمسوا باستقلال بلادنا ، وبعد ذلك يستغربون من طردهم .

نفس الكلام كان قد رده وزير الاعلام المغربي ابان محاكمة 73 ، ونفس التصرفات ، فقد سبق لمحامين اجانب ان طردوا من قاعة المحكمة سنة 63 في الرباط و : 71 في مراكش و : 73 في القنيطرة ، ومن بينهم محامون تونسيون جزائريون وعضو المجلس الاعلى للقضاء في المانيا الذي طرد بعد 48 ساعة من الإقامة الاجبارية في فندق بالرباط .

اما عن التهم الموجهة ضد المحاكمين ، ففي

الحكم المطلق واللعبة الانتخابية - تممة

أو مستقبلا لن نخدم مصالح الجماهير الكادحة الا اذا كانت التزاما لخدمة الهدف الاساسي : توفير مجلس تأسيسي يعكس الارادة الشعبية في التحرر والبناء الاشتراكي .

خلق ابسط الحريات العامة والمحاكمات المتتالية ضد المناضلين التقدميين التي عمت جميع أنحاء البلاد والاختطاف والاعتقالات ..

لذا ، فان أي حملة انتخابية ، حاضرا

من أجل هذا يطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جديد بدعوة الشعب المغربي لانتخاب مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السري والعام والمباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يهضم ارادة الجماهير ، ويضمن مراقبة الشعب لاجهزة الدولة ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات ، ويسطر الاطار العام الذي سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذري وتحضير شروط البناء الاشتراكي ..

واليوم ، والحكم يستعد لتزييف الديمقراطية من جديد ، فانه لم يغير من سياسته اللاشعبية المعادية لمطامح الجماهير وتطلعاتها الديمقراطية . ويظهر ذلك جليا في مواصلة سياسته القمعية :

- سأندوا واشتركووا في جريدتكم :**
- « الاختيار الثوري »
- الاشتراك السنوي العادي : ٢٧ فرنك فرنسي
 - الاشتراك سنوي من فئة ٥٠ فرنك فرنسي
 - اشتراك سنوي من فئة ١٠٠ فرنك فرنسي